بهم، بحجة أن الحكم في الأردن، لا يسمح لهم بتشكيل نقابة. وهذا الواقع يثقل على المعلمين، ويستبقيهم في ظروف غاية في الصعوبة، مما دفعهم قبل أشهر، وكما تعلمون، لإعلان الإضراب العام، لمدة شهر، مطالبين بتأسيس نقابة لهم وزيادة رواتبهم، ولكن الاحتلال رفض ذلك رفضاً باتاً.

ياسر عبد ربه: لا أريد العودة إلى عدد من النقاط، التي تطرّق إليها الرفاق الذين تحدثوا قبلي. ولكنني أعتقد أن مهمة تنظيم ١٥٠ ألف عامل فلسطيني، يشكلون الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومنهم ٢٠ بالمئة تقريباً، من عمال الصناعة، هي المهمة الأعظم والأبرز، في النضال النقابي داخل المناطق المحتلة.

ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، من الواضح أن النقابات اتسعت صفوفها خلال السنوات الماضية، وتقدم دورها في الدفاع عن مصالح العمال، وخاصة العاملين في المشاريع العربية، كما اتسع دورها في النضال الوطني. إلا أن استيعاب التطور الجديد، الذي وقع بين صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، يتطلب، في تقديرنا، جملة من المهمات الأكثر إلحاحاً.

في مقدمة هذه المهمات السعي الحثيث لتشكيل نقابات جديدة، من خلال إحياء النقابات القديمة، أو إنشاء فروع للنقابات الحالية القائمة؛ حيث أن الاحتلال يمنع، متذرعاً بالقانون الأردني، أي تشكيل لنقابات لم تكن قائمة قبل الاحتلال. وهذه العملية جارية الآن، ولكن ينبغي أن تطور، أكثر فأكثر، باتجاه توسيع أطر النقابات الحالية، وإحياء النقابات القديمة.

المهمة الثانية، هي الدفاع عن مصالح العمال العاملين بالمشاريع الإسرائيلية. فنصف العاملين، إن لم يكن أكثر، مازالوا من العاملين في المشاريع الاسرائيلية. إلا ان النقابات الحالية تستطيع أن تدعم قضية العمال في المشاريع الاسرائيلية رغم القانون الاسرائيلي، خصوصاً وأنهم يتعرضون، فعلاً، لاضطهاد مزدوج وظاهر للعيان: اضطهاد وقمع قومي، واضطهاد وقمع اجتماعي.

المهمة الثالثة، هي توحيد الحركة النقابية في الضفة الغربية وغزة؛ بحيث لا يمكن أن تكون هناك حركتان نقابيتان، لشعب واحد، في منطقة تخضع لاحتلال واحد. وفي هذا الإطار، أؤكد على ضرورة إحياء نقابات غزة، من خلال إنهاء الوضع الذي كان قائماً خلال السنوات الماضية. تلك النقابات التي كانت مجرد هياكل جوفاء، على رأسها عناصر بيروقراطية، ولم تُـجْرَ أية انتخابات فعلية لهذه النقابات، طوال السنوات الماضية، للتواطؤ بين بعض هذه العناصر، وبين العناصر الرجعية، والحكم العسكري في غزة.

والمهمة الرابعة، هي قضية الدفاع عن مصالح العمال، في المشاريع العربية، وعدم تحميلهم، وحدهم، أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية. وهذه القضية بقيت، ولا تزال، من بين قضايا الخلاف، حتى ضمن صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، باتجاهاتها وقواها المختلفة، داخل المناطق المحتلة.